

12.02.1976



لله الأمانة والتمتع

قانون الآثار

(قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦)

دائرة الآثار العامة

ص ٨٨
عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٧٦ ،
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع التنفيذ
المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٧٦

قانون الآثار



الفصل الاول

تعريف وأحكام عامه

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الآثار لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- | | |
|-------------|----------------------|
| ١ - الوزير | وزير السياحة والآثار |
| ٢ - الدائرة | دائرة الآثار العامة |
| ٣ - المدير | مدير عام الدائرة |

٤ - الأثر:

أ - أي شيء منقول أو غير منقول انشأه أو صنعه أو نقشه أو خطه أو بناه أو اكتشفه أو عدله إنسان قبل عام ١٧٠٠ ميلادية بما في ذلك المغاور والمنحوتات والمسكوكات والفخاريات والمخطوطات وسائر أنواع المصنوعات التي تدل على نشأة وتطور العلوم والفنون والصنائع والديانات والتقاليد الخاصة بالحضارات السابقة ، أو أي جزء أصيغ إلى ذلك الشيء أو أعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ .

ب - أي شيء منقول أو غير منقول مما هو منصوص عليه في البند السابق يرجع تاريخه إلى ما بعد عام ١٧٠٠ ميلادية ويعلن الوزير أنه أثر بقرار ينشره في الجريدة الرسمية .

ج - البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل عام (٦٠٠) ميلادية .

٥ - الموقع الأثري :

أ - أية منطقة في المملكة اعتبرت موقعاً تاريخياً بموجب القوانين السابقة .

ب - أية منطقة أخرى يقرر الوزير أنها تحتوي على أثر أو أنها ذات صلة بأحداث تاريخية هامة على أن يعلن قراره في الجريدة الرسمية .

٦ - الآثار غير المنقولة :

هي الآثار الثابتة المتصلة بالأرض سواء أكانت مشيدة عليها أو موجودة في باطنها وتشمل ما تحت المياه الداخلية والإقليمية .

٢

٧ - الآثار المنقولة :

هي الآثار المنفصلة عن الأرض أو عن الآثار غير المنقولة ويمكن تغيير مكانها دون أن يُلحق أي تلف بها أو بالآثار المتصلة بها أو بمكان العثور عليها .

٨ - التنقيب عن الآثار :

هو القيام بأعمال الحفر والسير والتحري التي تستهدف العثور على آثار منقولة أو غير منقولة ولا يعتمد على اكتشاف الآثار والعثور عليها مصادفة تنقيباً .

٩ - التاجر : أي شخص طبيعي أو معنوي يتعاطى التجارة بالآثار .

١٠ - الموسم : هو فترة من السنة يشترط أن يتم التنقيب خلالها بصورة متواصلة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٣ - أ - تناط بالدائرة المهام والمسؤوليات التالية :

١ - تنفيذ السياسة الأثرية للدولة

٢ - تقدير أثرية الأشياء والمواقع الأثرية وتقدير أهمية كل أثر

٣ - إدارة الآثار في المملكة والإشراف عليها وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها وتسجيلها وتجميل ما حولها وعرضها .

٤ - نشر الثقافة الأثرية وتأسيس المعاهد والمتاحف الأثرية .

- ٥ - التنقيب عن الآثار في المملكة
- ٦ - المساعدة في تنظيم المتاحف التابعة للنشاطات الحكومية في المملكة بما في ذلك المتاحف التاريخية والفنية والشعبية .
- ٧ - التعاون مع الجهات الأثرية المحلية والعربية والاجنبية بما يخدم التراث والوعي الأثريين وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها .
- ٨ - مراقبة حيازة الآثار والتصرف بها وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة ، القرارات والتعليقات التي تصدر بموجبه .
- ب- للمدير ان يقرر ان اي أثر هو أثر غير منقول اذا كان جزءاً من أثر غير منقول او مكسلاً له او مقروناً به او زخرفاً له .

- المادة - ٤ - أ - للوزير بناء على تنسيب المدير وبالتعاون مع دائرة الاراضي والمساحة ان يقرر اسماء وحدود المواقع الأثرية التي يجب تسجيلها في سجل الآثار غير المنقولة بما في ذلك تحديد حقوق الارتفاق التي تتمتع بها .
- ب- يبلغ هذا القرار الى جميع الجهات والدوائر المعنية ويؤشر على تلك المواقع الأثرية وتدوّن حقوق ارتفاقها في سجلات وخرائط دائرة الاراضي والمساحة .

- المادة ٥ - أ - تنحصر في الدولة ملكية الآثار غير المنقولة ، ولا يجوز لاية جهة اخرى تملك هذه الآثار بأية وسيلة من وسائل التملك او دفع حق الدولة في ذلك التملك بالتقادم او بغيره من الدفع .
- ب- تكون ملكية الآثار المنقولة وحيازتها والتصرف بها خاضعة لاحكام هذا القانون .
- ج- ملكية الارض لا تكسب صاحبها حق تملك الآثار الموجودة على سطحها او في باطنها او التصرف بها ولا تخوله حق التنقيب عن الآثار فيها .
- د - يجوز استملاك او شراء اي عقار او أثر تقتضي مصلحة الدائرة استملاكه او شرائه .
- هـ - تسجل باسم الخزينة/ الآثار جميع المواقع الأثرية المسجلة باسم الخزينة فقط وكذلك المواقع الأثرية غير المسجلة او التي يتم استملاكها او شرائها .

- المادة ٦ - ينشر الوزير في الجريدة الرسمية بتنسيب من المدير جدولاً بأسماء وحدود المواقع الأثرية الموجودة في المملكة على ان تعرض هذه الجداول في مركز المحافظة او اللواء او القضاء او الناحية او القرية الذي يقع فيها الموقع الأثري . ولا تفوض او تؤجر او تخصص اية ارض في تلك المواقع لاية جهة بدون موافقة الدائرة .

- المادة ٧ - يترتب على كل من لديه او في حيازته اية آثار ان يقدم للدائرة خلال شهرين من نفاذ هذا القانون جدولاً بها ، يتضمن أعدادها والتفاصيل الأخرى المتعلقة بها ووصفاً مختصراً لكل منها .

- المادة ٨ - أ للدائرة ان تشتري الآثار المشار اليها في المادة السابقة او ايا منها على ان تقدر قيمتها وفقاً لاحكام هذا القانون

وتبقى الآثار التي لم تقم الدائرة بشرائها في حيازة مالكيها ولا يحق له التصرف بها بأي صورة من الصور الا بموافقة الدائرة

ب - لكل شخص ان يقدم الآثار التي يملكها او اي جزء منها الى الدائرة وتحفظ الآثار له مدة على هذا الوجه في متاحف الدائرة باسماء مقدميها .

المادة ٩ يحظر اتلاف الآثار او تخريبها او تشويهها او الحاق اي ضرر بها بما في ذلك تغيير معالمها او فصل اي جزء منه او تحويرها او الصاق الاعلانات عليها او وضع اللافتات فوقها .

المادة ١٠ - لمجلس الوزراء اعارة او مبادلة او اهداء الآثار اذا كان لدى الدائرة مايمثلها ، وان تتم الاعارة اوالمبادلة او الاهداء للجهات الرسمية او الجهات العلمية او الاثرية او المتاحف .

المادة ١١ - يحدد المدير اسعار المؤلفات والمطبوعات والنشرات والصور والخرائط والقوالب والمجسمات الصادرة عن الدائرة او التي تشرف عليها والمتعلقة بمهامها .

المادة ١٢ - للوزير بتنسيب من المدير اعفاء الاشخاص والمعاهد والمؤسسات من جميع الرسوم والاسعار المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٣ - لا يجوز الترخيص باقامة اي انشاء بما في ذلك الابنية والاسوار الا اذا كان يتبعد عن اي اثر مسافة تراوح بين ٥ - ١٠ امتار وفقا لما يقرره المدير .

٦

المادة ١٤ - على الرغم مما ورد في اي قانون اخر يحظر على اي شخص طبيعي او معنوي القيام باية حفريات في المواقع الأثرية بحثا عن الدفائن الذهبية او اية دفائن اخرى .

المادة ١٥ - أ - يجب على كل من اكتشف أثرا او عثر عليه ولم يكن حائزا على رخصة تنقيب او علم باكتشاف أثرا والعثور عليه ان يبلغ بذلك المدير او اقرب مركز للامن العام خلال عشرة ايام من تاريخ اكتشافه للأثر او عثوره عليه او علمه بذلك .

ب- للمدير ان يدفع لمن اكتشف الأثر او عثر عليه او بلغ عنه مكافأة نقدية مناسبة وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ١٦ - أ - للدائرة وحدها الحق في القيام باعمال التنقيب عن الآثار في المملكة ولها ان تسمح للمؤسسات والهيئات والجمعيات العلمية والبعثات الأثرية بالتنقيب عن الآثار بترخيص خاص وفقا لاحكام هذا القانون وذلك بعد التأكد من مقدرتها وكفاءتها على ان يجري التنقيب وفقا للشروط التي يحددها المدير .

ب- مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يحظر على اي شخص طبيعي او معنوي التنقيب عن الآثار في اي مكان في المملكة حتى ولو كان مملوكا له .

المادة ١٧ - أ - للدائرة او الجهة المرخص لها باعمال التنقيب ان تقوم به في املاك الدولة وغيرها من الاملاك على ان تعاد الى حالتها الطبيعية التي كانت عليها قبل التنقيب وتلتزم تلك الجهة بالتعويض على اصحاب

الاملاك عما لحقهم من اضرار نتيجة لاعمال التنقيب وتكون الدائرة ضامنة للتعويض وكفيلة بدفعه .
ب- يتم تقدير التعويض المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة من قبل لجنة يشكلها الوزير بناء على تنسيب المدير من ثلاثة موظفين مختصين .

المادة ١٨ - على الجهات المرخصة لها بالتنقيب عن الاثار في المملكة والهيئات والبعثات التي توفدها تلك الجهات ان تتقيد بتعليمات التنقيب التي تصدرها الدائرة وتقوم باعمالها وفقا للترتيبات وتلتزم بالاجراءات المنصوص عليها في تلك التعليمات .

المادة - ١٩ أ - اذا خالفت الجهة المرخص لها بالتنقيب او هيئة التنقيب الموفدة من قبلها التعليمات الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون فللدائرة بالاضافة الى الاجراءات المنصوص عليها فيه ان توقف اعمال التنقيب فوراً حتى تزال المخالفة وللوزير بتنسيب من المدير ان يلغي الترخيص .
ب- للوزير بتنسيب من المدير ان يوقف اعمال التنقيب اذا رأى ان سلامة البعثة المنقبة او مقتضيات الامن تتطلب ذلك .

المادة ٢٠ - اذا لم يباشر باعمال التنقيب خلال سنة من تاريخ منح الترخيص او توقف خلال موسمين في سنتين متتاليتين دون عذر فللوزير بناء على تنسيب من المدير ان يلغي الترخيص وله ان يمنح ترخيصاً بالتنقيب في المنطقة نفسها لاية جهة اخرى دون ان يترتب على ذلك اية حقوق للجهة الاولى التي لغي ترخيصها .

٨

المادة ٢١ - تعتبر جميع الاثار التي يتم العثور عليها في اعمال التنقيب التي تقوم بها اية جهة من الجهات ملكاً للدولة ويجوز للدائرة ان تمنح الجهة المرخصة بعض الاثار المنقولة التي عثرت عليها اذا كان لها ما يماثلها من الاثار المكتشفة وذلك ضمن الشروط والالتزامات التي تحددها الدائرة .

المادة ٢٢ - للدائرة ان تقوم بمفردها او بالاشتراك مع اية جهة علمية اخرى باعمال التنقيب في اي بلد عربي او اجنبي اذا وجد مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان المصلحة تقتضي ذلك .

المادة ٢٣ - يمنع الاتجار بالاثار في المملكة، وتعتبر جميع رخص الاتجار بالاثار ملغاه عند نفاذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٢٣) من هذا القانون، يحظر تصدير الاثار المنقولة الى الخارج باستثناء ما تقرر الدائرة بموافقة الوزير بيعه والسماح بتصديره .

المادة ٢٥ - على جميع الذين كانوا يتعاطون الاتجار بالاثار بموجب رخص سارية المفعول ان يسلموا الى الدائرة خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون السجلات المنصوص عليها في الفقرة (ط) من المادة (٣٧) من قانون الاثار رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨ على ان تكون مستوفية التفاصيل المنصوص عليها في المادة (٣٨) من ذلك القانون .

المادة ٢٦ - أ - للدائرة ان تشتري بعض او جميع الاثار الموجودة بحيازة مالكها على ان يتم تقدير ثمنها بالاتفاق مع الوزير واذا لم يتم الاتفاق فيقدر الثمن من قبل خبيرين تعين الدائرة احدهما ويعين الثاني من قبل مالك الاثار واذا اختلف الخبيران يعينان خبيراً ثالثاً مرجحاً .

- ب- اذا لم تقم الدائرة بشراء الاثار، فيجوز لحائزها نقل ملكيتها الى الغير على ان يتم ذلك بمعرفة الدائرة وتحت اشرافها، وخلال مدة لا تزيد على اربعة اشهر من تاريخ تبليغه قرار الدائرة بعدم الشراء .
- المادة ٢٧ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة مائتي دينار .
- أ - كل من قام بالتنقيب عن الاثار دون الحصول على رخصه بذلك بمقتضى احكام هذا القانون .
- ب- كل من تعاطى الاتجار بالاثار .
- المادة ٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنتين او بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائتي دينار كل من :
- أ - لم يقدم للدائرة جدولاً بالاثار التي يملكها او في حيازته عند نفاذ احكام هذا القانون او لم يسلم سجلات الاثار التي في حوزته خلال المدة المحددة فيه .
- ب- قام باتلاف او تخريب او تشويه اية اثار بما في ذلك تغيير معالمها او فصل اي جزء منها او تحويرها او الصاق الاعلانات عليها او وضع اللافتات واية اشياء اخرى فوقها .
- ج- زور اي اثر او عمد الى تزيفه .
- د - قلد اي اثر او تداول الاثار المقلدة دون ترخيص من الدائرة .
- هـ - صنع قوالب او نماذج للاثار واستعملها دون ترخيص من الدائرة .
- و - اكتشف او عثر على اي اثر او علم باكتشافه او العثور عليه ولم يبلغ عنه وفقاً لاحكام هذا القانون .
- ز - قدم اية بيانات او معلومات كاذبة او وثائق ومستندات غير صحيحة للحصول على اية رخصة

١٠

- او تصريح بمقتضى احكام هذا القانون .
- ح - امتنع او تخلف عن تسليم الاثار التي اكتشفها او عثر عليها للدائرة سواء كان يحمل رخصة بالتنقيب او لم يكن يحملها .
- ط - صدر اي اثر او تصرف به خلافاً لاحكام هذا القانون بما في ذلك اخفاؤه او تهريبه .
- المادة ٢٩ - أ - بالاضافة الى العقوبات المنصوص عليها في المادتين (٢٧) و (٢٨) من هذا القانون :
- ١ - تصدر اية اثار ارتكبت المخالفة من اجلها وتصبح ملكاً للدائرة .
- ٢ - تهدم وتزال اية انشاءات او ابنية او اشياء اخرى اقيمت او احدثت او زرعت خلافاً لاحكام هذا القانون او اى نظام صدر بمقتضاه وذلك على نفقة المخالف بما في ذلك تكاليف اصلاح اي ضرر لحق بالاثار .
- ب - تقدر النفقات والتكاليف الواجب دفعها بمقتضى هذه المادة من قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون ويكون تقديرها بينة قانونية مقبولة لدى جميع الجهات .
- المادة ٣٠ - لغايات تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه بخول المدير ومساعدوه ورؤساء الاقسام ومفتشو الاثار ومدبرو المتاحف في الدائرة صلاحيات موظفي الضابطة العدلية المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .
- المادة ٣١ - تمنح مكافأة مالية مناسبة لاي شخص :
- أ - يساعد على مصادرة اي اثر تم العثور عليه او التداول به خلافاً لاحكام هذا القانون والانظمة

والتعليقات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

ب - قدم معلومات ادت الى اكتشاف اية مخالفة لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليقات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٣٢ - أ - تدفع المكافآت المنصوص عليها في هذا القانون على الوجه التالي :

١ - بقرار من المدير اذا لم تتجاوز خمسين ديناراً وبقرار من الوزير بتنسيب من المدير اذا تجاوزت خمسين ديناراً ولم تزيد على مائة دينار .

٢ - بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير اذا زادت على مائة دينار .

ب - يتم تقدير المكافأة في جميع الحالات من قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون او من قبل اية لجنة اخرى يقرر الوزير تشكيلها لهذا الغرض .

المادة ٣٣ مجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك شروط ورسوم التقيب ورسوم الدخول الى المتاحف والمواقع الأثرية وترخيص ادلاء المتاحف وتشكيل المجالس والهيئات الاستشارية :

المادة ٣٤ - يلغى قانون الآثار رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨ كما يلغى اي قانون او تشريع اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون على ان تبقى الانظمة والتعليقات والقرارات والجداول و الاجراءات التي صدرت او اتخذت بمقتضى اي قانون او تشريع سابق سارية المفعول الى ان يتم تعديلها او الغاؤها او استبدالها بمقتضى احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/١١/٢٨

١٢

وزير التربية والتعليم ذرقان الهنداوي	وزير النقل مخالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين هلي احسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بوكات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الجوامده	وزير دوله للشؤون الخارجية صطوق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية عبد العزيز انطياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعرد القاضي	وزير العدل لاجي حسين الطروانه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الحجازي